البنك المركزي :إنشاء فروع لمصرف الرشيد دون موافقتنا خطأ كبير

□ بغداد / مشرق الاسدي

فيما تسعى وزارة المالية الى انشاء فرع لمصرف الرشيد في اقليم كردستان عد نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح ذلك من دون موافقة البنك خطأ كبيرا.

وقال صالح في تصريح خصّ به "المدى" أن "افتتاح أي فرع لمصرف عراقي في البلاد يجب عليه أولا استحصال موافقة من البنك المركزي"، مبينا أن "تخطي البنك المركزي يعد خطأ كبيرا"، مضيفا "اننا ننظر الى السوق العراقية على إنها سوق مصرفية واحدة عابرة للأقاليم والمحافظات".

وأشار صالح الى انه "لا يوجد ضرر من افتتاح فرع لمصرف الرشيد او الرافدين في اقليم كردستان أو في أي محافظة من محافظات البلاد"، متابعا أن "هنالك مذكرة تفاهم موقعة بين وزير المالية ومحافظ البنك المركزي، للاشراف والمتابعة والرقابة المصرفية، ولم تعتاد المصارف اجتياز البنك المركزي لافتتاح فروع لها و أن "المصارف لديها خطة سنوية للفروع تتقدم بها الى البنك المركزي، وربما في عام ٢٠١٣ وأثناء تقديم خطة مصرف الرشيد السنوية سيتم مفاتحتنا بخصوص فرع كردستان"، و أن "مصرف الرشيد لم يعتد المخالفة من قبل".

وتابع صالح أن "افتتاح فرع لأي مصرف يجب عليه استحصال موافقة البنك المركزي ليتم منحه اجازة فتح الفرع، ليكون تحت إشراف البنك وضمن مسؤوليته، وإذا تخطى ذلك فأن البنك لا يتحمل مسؤولية ذلك الفرع، وربما يتورط بعمليات غسيل أموال أو ما شابه ذلك"، مضيفا أن "ما يجري الآن هو ترتيب وتمهيد أولي لمفاتحة البنك المركزي، كون وزارة المالية هي الجهة المالكة، وتمثل العراق من زاخو حتى الفاو، والبنك المركزي هو الجهة المشرفة".

هذا ورحب صالح بخطوة افتتاح فرع لمصرف الرشيد أو الرافدين في الاقليم، عادا هذه الخطوة مهمة لتقديم الخدمات المصرفية لأكبر عدد ممكن من الشعب.

من جهته، أكد مقرر لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب، النائب عن التحالف الكردستاني محما خليل عدم ممانعة الاقليم بافتتاح فرع لاي مصرف في كردستان، مشيرا الى ان عدم مفاتحة البنك المركزي بشأن افتتاح فرع لمصرف الرشيد حتى الان هو لوجود تشاورات وتنسيقات بين وزارة المالية الاتحادية ووزارة المالية في اقليم كردستان.

وقال خليل في تصريح خاص بـ"المدى" أن "الاقليم لا يمانع من افتتاح فرع لاي مصرف في كردستان، مثلما لديه فروع لمصارف كردستانية في بغداد"، مبينا أن "عدم مفاتحة البنك المركزي بخصوص افتتاح فرع لمصرف الرشيد هو لوجود تشاورات وتنسيقات أولية بين وزارة المالية الاتحادية ووزارة المالية في اقليم كردستان".

واضاف خليل أن "الاقتصاد العراقي حر ويعتمد على المصارف الحكومية والاهلية، ونحن بصراحة في اقليم كردستان مع المصارف الاهلية"، مبينا أن "الاقتصادات العالمية ذات استراتيجية البعد الاقتصادي والاستثماري تشجع المصارف الاهلية، ولا يوجد في أي بلد بالعالم مصرف حكومي باستثناء البنك المركزي في كل دولة"، موضحا ان "القطاع المصرفي في البلاد متخلف وليس بمستوى الطموح ولا بمستوى التحولات الاقتصادية ومتطلبات الاقتصاد العراقي، وليس بمستوى طموح المستثمرين وحركة الأموال أيضا".

وزاد خليل أن "الدستور أعطى صلاحيات للإقليم بممارسة قانونها الاستثماري الخاص وحركة السوق الخاصة به، لذا تجد لاستثمارات في الإقليم نشطة، والحركة الاقتصادية هناك أكثر شفافية عن ما هي عليه في المركز، بالإضافة الى ان إقليم كردستان يعطي تسهيلات كبيرة بالنسبة لرؤوس الأموال".

وأضاف أن "المصارف في الإقليم قد تختلف مع باقي المصارف العراقية باختلاف عقليتها وبنيتها التحتية وحرية الحركة والظروف الأمنية، وتتشابه معها في الغاية المشتركة التي تمثل الحفاظ على قيمة الدينار العراقي أولا، وتحقيق الربح ضمن المعايير التي يحددها البنك المركزي العراقي ثانيا"، مبينا أن "البنك المركزي هو المسؤول على جميع البنوك، لذلك هو الذي يتحكم بسعر صرف الدينار وعلى بقية المصارف الالتزام بذلك، وأن المصارف الموجودة بالعراق سواء كانت حكومية أو أهلية تعتمد اعتمادا كليا على سعر الصرف وما يضخه البنك المركزي من عملة أجنبية".

وأشار خليل الى ان "الاستراتيجية الاقتصادية العراقية تتوجه نحو تخطيط وبناء القطاع المصرفي، ويجب على الدولة ان تبدأ بتأهيل وبناء المؤسسات المالية لكي تكون مستعدة لاستيعاب الظروف والتحولات الاقتصادية .

فضاءات

■ ثامر الهيمص

درس الطماطة

إنها حاجة في الليل والنهار تؤكل مطبوخة وطازجة وتزرع في كل أنحاء العراق من دهوك الى النجف حتى البصرة كأماكن مشهورة. أسعارها بخسة رغم أهميتها أكثر من أغلب الخضروات والفواكه. استهلاكها غير مرن لأنها مثل الخبز يحتاجها الغني والفقير، إضافة الى معجونها أساس في المطبخ العراقي.

ولكن هذه الثمرة تعرضت الى حرب ضروس في زراعتها فكما جاء من البصرة في صفحة شؤون الناس بجريدة المدى ليوم ٢٠١٢/٩/١٧ أن مشاكلها هناك أولا مزاحمة شركات النفط في صفوان والزبير فهذه الشركات لا دفعت تعويضاً محترماً ولا أغنت الناس عن الزراعة لأن ضرع البصرة النفطي يصب خارج البصرة كما معروف. هذا أولا.

وبعدها ندخل في الأسباب التقليدية التي تحول دون زيادة أو استقرار الإنتاج وهي طبعاً أسوة بأخواتها المحافظات التي تزرع الطماطة هي مادة البلاستيك الزراعي عصب الزراعة المحمية.وثاني العوامل التقليدية هو شح الديزل الذي يصرف على المضخات .

وهنا نعتب على شركات النفط الأجنبية أصحاب التراخيص الكرام على الأقل يعوض من اقتطع بأن يمنح وقودا لباقي المزرعة أو الأرض التي من المفروض أن يعوض بها أو على الأقل اقامة مصفى صغير متواضع قليل الكلفة ليزودهم بالديزل ولكن قد يتعارض مع العقد وهذه أخطر مشكلة .

وثالث الأسباب طبعاً هو الاستيراد أثناء جني المحصول من الأحبة دول الجوار فهم أحوج منا لتصديره الينا واهم من زراعتنا للطماطة. وهذا الاستيراد يخفض سعر المحصول بحيث تصبح الكلفة أكثر من سعر البيع الذي استقر في السوق بعد دخول المستورد (عرض / طلب) .

ولا شك أن مجلس المحافظة والأحزاب المؤتلفة تسمع وترى ولكن ؟

هذا في البصرة المنكوبة الأولى على هذا الصعيد رغم أنها أغنى محافظة عراقياً نفطاً وميناء حيث لاتتاح هذه الفرصة لدبي أو هونك كونك أو لندن كموانئ عريقة. ولكن.

ألم يكن الأجدر بالبصرة الحكومية أن تعمل على أقامة مصفى نفطي لنفطها بديلاً عن البترودولارات التي لا يعلم بها مزارع الطماطة وغيره. ألم تكن كلفة المصفى أقل بعشرة مرات من مدينة رياضية

واذا توفر الديزل في البصرة على الأقل تكون زراعة الطماطة مستقرة متزايدة لإقامة معمل معجون متواضع لا يزعج غير مستوردي الطماطة والمعجون.

ألم يكن بوسع البصرة الرسمية دفع معمل البتروكيمياويات لأن ينتج أكثر من الأغطية البلاستيكية لطماطة المحافظة. والمتابعة مع شركات النفط ومراقبة الاستيراد العشوائي بدلا من تعليق المشاكل على المركز فقط.

اذ يبدو ثمة ما يدعو الى ان هناك شيئا من خلل في العلاقة بين المشرعين المحليين والجهاز الزراعي وباقي الاجهزة ذات العلاقة ولم تكن هناك مبادرة فاعلة لضبط إيقاع العملية الزراعية ومستلزماتها الادارية والفنية والاقتصادية والقانونية فهل هذه المشكلة بصرية؟

لجنة اقتصادية بين بغداد ولندن

□ ترجمة عبدالخالق علي

في خطابه الرئيسي الموجه الى مؤتمر تمويل العراق ٢٠١٢ في لندن، اعلن وزير الدولة البريطاني للشؤون التجارية و الاستثمار لورد غرين ان الحكومتين البريطانية و العراقية اتخذتا خطوات عملية لتحسين علاقات العمل بين البلدين. و قال، مشيرا الى الزيارة التي قام بها الاسبوع الماضي وزير الخارجية وليم هيغ الى العراق، بان الحكومتين اتفقتا على تشكيل لجنة وزارية مشتركة للتجارة و الشؤون الاقتصادية، حيث ستتألف اللجنة من وزراء من كلا البلدين و ممثلين عن القطاع الخاص "لخلق هيكل ظل لكي نتمكن من اجراء حوار منهجي حول وسائل منح الفرص لشركات الاعمال البريطانية للمشاركة و الاستثمار في العراق". كما وصف الخطوة بانها "مبادرة مهمة جدا جاءت في الوقت المناسب جدا". و اعلن الوزير ايضا ان المملكة المتحدة ستفتح مركزا في بغداد لمنح تأشيرة الدخول الى بريطانيا قبل نهاية تشرين الاول، و هي مبادرة قد تتناول بعض الاهتمامات التي اثارتها اخبار الاعمال في العراق لمرات عديدة. يقول غرين "هذا سيجعل دخول رجال الاعمال العراقيين الى المملكة المتحدة اكثر سهولة... و سيزيد كثيرا من حجم الاعمال التي نتبادلها معا". و اكد الوزير على ان الطرفين كانا "حريصين جدا في بناء علاقة استثمارات تجارية، و ان تعزيز نمو هذه العلاقات التجارية من الطبيعي ان يكون من خلال صناعة الخدمات المالية التي من دونها لا يمكن ان يكون هناك تطور ناجح في اي نظام اقتصادي". و اضاف ان سوق البورصة العراقي هو في المراحل الاولى ليكون سوق مالي كبير بكل المعايير.

عن: أخبار الأعمال في العراق

خبراء :غياب شركة الاستكشاف النفطي قد يحرم البلاد من تجاوز حاجز 8 ملايين برميل يومياً

□ بغداد /رافد صبار

طالب خبراء اقتصاديون الحكومة بضرورة استحداث شركة نفط استكشافية تقوم بالتحري على بعض المواقع التي يتوقع احتواؤها على النفط.

وتحدث الخبير الاقتصادي علي الفكيكي عن وجود بعض الصعوبات التي تواجه القطاع النفطي و قد تحرم العراق من بلوغ انتاجه(٨) مليون برميل يومياً بعام ٢٠٢٠ اهمها خلو العراق من شركة استكشافات عراقية داعياً بالعمل على استحداث نفطية متخصصة بالاستكشاف والتحري النفطي.

وقال الفكيكي لـ (المدى): يجب ان تهتم الحكومة بموضوع التنظيم الاداري ومراقبة العقول التي تتحكم في سياسة القطاع النفطي عن طريق الاستعانة بالخبرات العالمية وارسال بعثات تدرس تجربة البلدان النفطية موضحاً اهمية ان تحدث تطورات تكنولوجية تسهل عمل الشركات النفطية العالمية والمحلية.

الى ذلك نفى الخبير الاقتصادي ماجد الصوري وجود ستراتيجية متكاملة من حيث انتاج النفط و استغلال الواردات او حتى بالعلاقة التي تحدث بين العراق والبلدان المصدرة للنفط مبيناً ان التوجه ينصب نحو زيادة واردات الدولة.

وقال الصوري في اتصال مع (المدى) ان المسؤولين عن القطاع النفطي يطلقون ارقاما غير دقيقة فالتوجه الاول تضمن رفع الانتاج الى (١٢) مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٧ وتم التراجع عن هذا الرقم بداعي ان الوضع الحالي في العراق لا يسمح بانتاج هذا الرقم وانما سيكون بحدود (٦) ملايين برميل بعام ٢٠١٧ متناسين حجم الطاقة التخزينية الذي لايتجاوز (٥) ملايين برميل.

ولفت الصوري الى ان المشكلة الاكبر في القطاع النفطي تتلخص بانعدام التخطيط الاداري فضلاً عن غياب الكفاءة مؤكداً ان في ظل السياسة المعمول بها لا يمكن الوصول الى هذا الرقم.

وكانت قد توقعت عضو لجنة النفط والطاقة النائب عن /التحالف الوطني/ سوزان السعد، وصول انتاج العراق من النفط الى اكثر من (٨) ملايين برميل يومياً بحلول عام (٢٠٢٠)، نظراً للخطط الموضوعة من قبل وزارة النفط لزيادة الانتاج.

وكانت تقارير دولية اشارت الى أن العراق سيتمكن من انتاج اقل من (٨) ملايين برميل نفط يومياً في عام (٢٠٢٠) وسيحتل المرتبة الثالثة عالمياً بعد السعودية وروسيا.

وقالت السعد لوكالة انباء محلية الثلاثاء: إن خطة وزارة النفط تتضمن انشاء بنى تحتية متكاملة كالخزانات والانابيب والمرافئ التصديرية لتستوعب الكميات المنتجة والمصدرة من النفط الخام والان الوزارة باشرت بهذه الخطة بدليل ان الانتاج بدأ يرتفع تدريجياً خلال السنوات الاخيرة الماضية.

وأضافت: أن العراق سيكون اللاعب الاساسي والقوة الفاعلة في السوق النفطية العالمية وبامكانه سد أي طلب متزايد في العالم من البترول لانه سيتمكن من انتاج اكثر من (٨) ملايين برميل نفط يومياً بحلول عام (٢٠٢٠) وفق خطة وزارة النفط لتطوير الحقول وزيادة انتاجها.

ومن جانبه رجح وزير النفط عبد الكريم لعيبي وصول انتاج العراق النفطي (٦) ملايين برميل نفط خلال عام (٢٠١٧)، مؤكدا ان كلفة الاستثمارات التي حققتها الوزارة خلال السنتين الماضيتين بلغت اكثر من (١٥)مليار دولار.وقال لعيبي في مؤتمر اقتصادي نظمه المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي حول تحديات الصناعة النفطية في العراق الاسبوع الماضي: إن معدل الانتاج النفطي سيرتفع تدريجياً خلال السنوات القادمة، حيث سيبلغ معدل الانتاج (٢،٩)مليون برميل يوميا في عام (٢٠١٣) وفي عام (٢٠١٤) سيصل الى (٣،٧)مليون برميل يوميا، اما عام (٢٠١٥) سيصل الى (٣،٧) مليون برميل يوميا.

وأضاف: بينما عام (٢٠١٦) سيصل الانتاج الى (٤،٥) مليون برميل يوميا اما عام (٢٠١٧) سيصل الى (٦) ملايين برميل نفط يومياً، مبيناً ان الزيادة المتحققة في الانتاج ستؤدي الى زيادة ايرادات الدولة بشكل مضاعف وبحسب الاسعار النفطية العالمية.

خارج الحدود

واشنطن

شركات تعود لتوطين مشروعاتها

بعد أربع سنوات من الأزمة المالية وما صاحبها من هبوط في الأجور تعود الولايات المتحدة وجهة مشجعة للشركات. وقد ركز الرئيس الأميركي باراك أوباما في حملته الانتخابية الحالية على هذا الموضوع لإقناع الناخبين ببدء تعافي الاقتصاد الأميركي.

وقال في أيار الماضي أي بعد سنوات من المنافسة الحادة اختلف الوضع حاليا وأصبحت دول مثل الصين أكثر كلفة على الشركات مما مضى لتنفيذ مشروعات، بعد أن ارتفعت أجور العمال وزادت أجور الشحن، وهي عوامل دفعت الشركات الأميركية وغيرها فيما مضى إلى نقل مشروعاتها على حساب سوق العمل المحلي.

وأضاف أوباما أن الشركات الأميركية والعمال الأميركيين أصبحوا أكثر قدرة على المنافسة، وأن العديد من الشركات تفكر حاليا في استعادة مشروعاتها من الخارج. وتقول مجموعة استشارية ببوسطن إن مسحا أجرته أظهر أن ٤٨٪ من رؤساء الشركات الأميركية التي يزيد دخلها عن ١٠ مليارات دولار تخطط لإعادة إنتاجها إلى الولايات المتحدة من الصين أو على الأقل تفكر حاليا في ذلك.

وشمل المسح الذي أجري في نيسان الماضي ١٠٦ شركات.

وقال محللون بالمجموعة إن الشركات بدأت تعي أن اقتصادات الإنتاج تميل حاليا لصالح الولايات المتحدة فيما يتعلق ببيع المنتجات في الولايات المتحدة أو في الخارج.

من جانبه كرر أوباما اتهامه لرومني صاحب شركة 'باين كابيتال' بأنه كان سباقا في تقديم النصح للشركات الأميركية باستخدام العمالة الرخيصة في الخارج.

ويقول محللون إنه بغض النظر عن السياسة فإن التوجه نحو نقل المصانع للخارج استغرق عدة سنوات، وكان من أهدافه أن تكون الشركات أكثر قربا من أسواقها، ومن أسبابه ضعف النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة.

ومع الزيادة الكبيرة في إنتاج الغاز بالولايات المتحدة بسبب اكتشاف واستخراج الغاز من الصخور الزيتية ورخص أسعاره، تشجعت بعض الشركات على استعادة أنشطتها إلى الولايات المتحدة. ومن هذه الشركات تيريكس وأغوكو التي تقوم بتصنيع الآلات الزراعية.

الرياض

تشريعات لملاحقة مهربي الوقود في السعودية

كشف مسؤول بمحافظة القريات شمال السعودية عن سن تشريعات جديدة للحد من تهريب الوقود لخارج المملكة، وتشمل هذه التشريعات تحديد كمية الوقود المسموح بخروجها للمترددين بصفة يومية أو شبه يومية عبر منفذ الحديثة. وأكد مدير عام جمرك الحديثة زايد الزايد في تصريحات لصحيفة الوطن السعودية، أن مهربي الوقود أو ما يعرفون "بالبحارة" هم قلة من ذوي النفوس الضعيفة الذين أعماهم الجشع المادي والرغبة في الكسب السريع، ولو كان ذلك بطرق غير مشروعة على حساب مقدرات "الوطن ومعطياته الخيرة، حيث يحاولون القيام بتهريب الوقود والمتاجرة به خارج الحدود غير عابئين بما يترتب على سلوكهم هذا من آثار سيئة على الاقتصاد الوطني بشكل عام. وأوضح أن الجمارك تصدت لهؤلاء من خلال وضع ضوابط وترتيبات لتحديد كمية الوقود المسموح بخروجها للمترددين بصفة يومية أو شبه يومية لمنع استغلال السفر والتردد اليومي لبيع كميات من الوقود المتوفرة بخزانات المركبات في الدول المجاورة للاستفادة من فارق سعر المحروقات لدى هذه الدول لافتا الى أن هناك منهم من تم القبض عليه وهو يحاول تهريب الممنوعات.

باريس

حاجة فرنسية لتوفير 37 مليار يورو

قال وزير المالية الفرنسي بيير موسكوفيتشي إن فرنسا تحتاج لخفض إجمالي في الميزانية بقيمة ٣٧ مليار يورو لتحقيق مستوى العجز المستهدف عند ثلاثة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العام المقبل منها نحو سبعة مليارات يورو من ضرائب أقرت هذا العام. وقالت الحكومة ومدقق الحسابات الحكومي إن فرنسا تحتاج خفض نحو ٣٠ مليار يورو في ميزانية العام المقبل لكن موسكوفيتشي قال إن الاجمالي يشمل نحو سبعة مليارات يورو في صورة ضرائب جديدة أقرت في ميزانية معدلة لعام ٢٠١٢.

وأضاف موسكوفيتشي للقناة الثالثة بالتلفزيون الفرنسي "المبلغ ليس ٣٠ مليار (يورو) بل ٣٧ مليارا.

"هناك سبعة مليارات تم حسابها بالفعل في ميزانية ٢٠١٢ المعدلة في يوليو.